مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن جامعة بني وليد - ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 الصفحات (184 -194) المجلد الحادي عشر ــ العدد الثالث ــ 2026

The Role of Public Policies in Promoting Popular Participation in the Electoral Process (A Contemporary Analytical Study)

Marei Ali Elremhi [1]*, Anweeji Misbah Ahmed[2]

[1]Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, University of Benghazi, Benghazi, Libya.
[2]Department of Political Science, School of Humanities, Libyan Academy, Bani Walid Branch, Bani Walid, Libya.
marei.elremhi@uob.edu.ly

دور السياسات العامة في تعزيز مفهوم المشاركة الشعبية تجاه العملية الانتخابية (دراسة تحليلية معاصرة)

مرعى على الرمحي [1]*، إنويجى مصباح أحمد [2]
[1] قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا.
[2] قسم العلوم السياسية، مدرسة العلوم الإنسانية، الأكاديمية الليبية فرع بني وليد، بني وليد، ليبيا.

Received: 28-03-2026	Accepted: 29-04-2026	Published: 07-05-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
إن هذه الدراسة تتناول دور السياسات العامة في تعزيز مفهوم المشاركة الشعبية تجاه العملية الانتخابية من حيث المفهوم النظري و الوظائف والخصائص وصولا الى دور السياسات العامة في صناعة عملية المشاركة الشعبية على المستوى المحلى من اجل تحقيق عملية الوصف و التفسير و التحليل لطبيعة تلك العلاقة بين الطرفين على اعتبار ان طبيعة عمليات اتجاهات السياسات العامة تجاه العملية الانتخابية تتم فيها اختيار بديل واحد أو عدة بدائل ممكنة .

الكلمات الدالة: الاتجاهات السياسية ، السياسات العامة ، السياسية الانتخابية ، البيئة التنظيمية ، الاتصال السياسي .

Abstract
This study addresses the role of public policies in promoting the concept of popular participation in the electoral process, in terms of the theoretical concept, functions and characteristics, leading to the role of public policies in creating the process of popular participation at the local level, in order to achieve the process of describing, interpreting and analyzing the nature of that relationship between the two parties, considering that the nature of the processes of public policy directions towards the electoral process involves choosing one or several possible alternatives.

Keywords: Political trends, public policies, electoral politics, regulatory environment, political communication.

مقدمة:

إن اتجاهات الإعلام السياسي المختلفة أصبحت تؤثر بشكل واضح على أفراد ظاهرة الرأي العام، سواء بالشكل الإيجابي أو السلبي، وخاصة في جانب الثقافة السياسية للأفراد تجاه عدة قضايا (وطنية، إقليمية، دولية) محددة، تمتاز بأنها ذات طابع ثابت ومؤثر في مفهوم الهوية الوطنية ومبدأي الأمن والسيادة الوطنية. ويتحقق ذلك من خلال قيام اتجاهات الإعلام السياسي بدعم "الفرد والجمهور" في ممارسة حرية التعبير وإبداء الرأي، والمساهمة في عملية صنع القرار السياسي تجاه جملة من القضايا التي تتعامل معها ظاهرة الرأي العام، سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر، وسواء أكانت ذات أثر سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، أو عسكري، أو أمني. الأمر الذي جعل منها الأداة والوسيلة المؤثرة التي يتعامل بها النظام السياسي القائم مع ظاهرة الرأي العام بقصد الحصول على درجات عالية في تعزيز مفهوم الهوية الوطنية، وذلك من خلال النقاط التالية (الشيزاوي، 2006، ص 14).

أ- التركيز على قضية واحدة: باعتبار أن اتجاهات الإعلام السياسي لا تقتصر فقط على القضايا السياسية، وإنما تهتم بالأمور الأخرى التي يشملها مصطلح "الهوية الوطنية."

ب- متابعة قضايا محددة: إن أهم مميزات اتجاهات وسائل الإعلام السياسي كونها تمتاز بالاطلاع الدائم على العديد من القضايا (الوطنية، الإقليمية، الدولية)، وتمثل هذه الميزة أفضل الطرق الواقعية التي تسهم في تشكيل وتطوير مفهوم الهوية الوطنية داخل ظاهرة الرأي العام عبر نشر مستجدات التطورات القائمة بشكل دائم.

ت- تقديم رسائل المقارنة: تمثل اتجاهات وسائل الإعلام السياسي الأداة والوسيلة التي ترسخ مفهوم الهوية الوطنية، مما يساعد المواطنين على تقييم حركة الاتجاهات السياسية تجاه ظاهرة الرأي العام داخل المجتمع المحلي.

هيكلية الدراسة وفى سبيل توضيح هذه الحقائق، فقد قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسية:

المطلب الأول: ماهية المفاهيم الإجرائية للإعلام السياسي.

المطلب الثاني: تداعيات اتجاهات الإعلام السياسي على مفهوم الهوية الوطنية وانعكاسه على ظاهرة الرأي العام الليبي.

المطلب الثالث: المتطلبات الجديدة الواجب توفرها في اتجاهات الإعلام السياسي تجاه تعزيز مفهوم الهوية الوطنية داخل ظاهرة الرأي العام الليبي.

مشكلة الدراسة إن ضعف العلاقة الارتباطية بين اتجاهات الإعلام السياسي الليبي ومفهوم الهوية الوطنية تجاه ظاهرة الرأي العام "الليبي" قد ساهم في ظهور مشكلة الضعف القائمة في الأداء الوظيفي للمؤسسات الإعلامية، خاصة في إحداث حالة "تفعيل" مفهوم الهوية الوطنية، كونها تمثل أداة مهمة في معالجة معظم القضايا القائمة داخل الدولة الليبية. نتج عن ذلك آثار سلبية على مستوى الدور الإعلامي المطلوب، وفقدان مفهوم الإعلام السياسي الرشيد أو الاتصال السياسي في إنجاز المهام الإعلامية بالشكل الأمثل، والابتعاد عن مظاهر الإعلام الاستبدادي أو ما يعرف بمفهوم "الإعلام المقيد" (الموجه).

وأدى ذلك إلى ضعف كفاءة الوظائف الإعلامية وظهور ضعف في المضمون الإعلامي، مما ساهم في حالات من التشابك والتعقيد في طبيعة اتجاهات الحملات الإعلامية، وغياب تطبيق القواعد والمعايير الواجبة بسبب شبه الغياب الفعلي للاتجاهات الإعلامية السياسية، لا سيما الرسمية منها، باعتبارها وسيلة فاعلة لمواجهة المخاطر الناتجة عن ضعف الأداء السياسي داخل الهياكل والأبنية التي تعاني منها المؤسسات الإعلامية الليبية. وعليه، ظهرت الحاجة لتطوير اتجاهات الإعلام السياسي (الرسمي وغير الرسمي) للاستفادة من

الآثار الإيجابية لصنع الاتجاهات الإعلامية الرشيدة، والوصول إلى مفهوم "الاتصال الإعلامي الرشيد" الذي تعد الهوية الوطنية أحد مكوناته لتحقيق السرعة في نقل الاتجاهات وتفعيل دور الرأي العام الليبي.

وفي ذات السياق، توجد مشكلة أخرى تتمثل في ضعف تأثير اتجاهات الإعلام السياسي الليبي في إحداث حالة الهوية الوطنية المطلوبة، مما سينتج عنه بقاء ظاهرة الرأي العام الليبي تحت الإطار الإعلامي التقليدي (الاستبدادي أو الموجه)، أو ما يعرف بالرأي العام "المحدود أو الخامل"، الذي يعزز بدوره فرص تنامي مفاهيم "الثقافة الرعوية والثقافة التابعة"، وعدم تقبل التطورات الإعلامية الجديدة كالارتباط بالاتصال الرشيد الذي يمثل مظهر التطور داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (العماري، 2020، ص 33).

وعليه، فإن الواقع الإعلامي السياسي الليبي التقليدي سيؤدي إلى تزايد المشاكل الشكلية والموضوعية التي تبعد المؤسسات عن تحقيق الأداء الأمثل المبني على أسس الاتصال الرشيد، الذي يساهم في تفادي ضعف الهوية الوطنية والحيلولة دون الوقوع في أخطاء التطبيق عند تنفيذ الخطط والبرامج لتعزيز دور الإعلام في توطين الهوية، مما ينعكس إيجاباً على الدوافع والخصائص والأهداف العامة (العماري، 2020، ص 34).

أهداف الدراسة التعرف على ماهية مفهوم الإعلام السياسي.

التعرف على حجم الارتباط العلمي والعملي بين اتجاهات الإعلام السياسي ومفهوم الهوية الوطنية وانعكاسها على الرأي العام الليبي.

التعرف على شكل وطبيعة العلاقة المطلوبة بين هذه المتغيرات الثلاثة.

التعرف على آليات العمل التي ترتكز عليها اتجاهات الإعلام السياسي الليبي لتطوير مفهوم الهوية الوطنية.

أهمية الدراسة تحليل المشاكل الموضوعية المؤثرة في العلاقة الارتباطية بين الإعلام السياسي والهوية الوطنية والرأي العام في ليبيا.

تحديد مدى الاستفادة من اتجاهات الإعلام السياسي في معالجة ضعف الأداء الإعلامي داخل إدارات وزارة الإعلام والثقافة.

البحث عن الاستراتيجية الإعلامية المطلوبة للحد من ضعف "المضمون الإعلامي" في المؤسسات الليبية.

فتح مجالات البحث العلمي وتوفير معلومات تساعد الباحثين في هذا الموضوع.

فرضية الدراسة تقوم الدراسة على الفرضية التالية: "إن اتجاهات الإعلام السياسي تسهم في التأثير بشكل مباشر على مفهوم الهوية الوطنية وظاهرة الرأي العام الليبي."

أسئلة الدراسة

ما المقصود بالعلاقة الارتباطية بين الإعلام السياسي والهوية الوطنية وظاهرة الرأي العام الليبي؟

كيف تؤثر الاتجاهات الإعلامية السياسية على مفهوم الهوية الوطنية وظاهرة الرأي العام الليبي؟

ما مدى تأثير الاتجاهات الإعلامية السياسية على مفهوم الهوية الوطنية وظاهرة الرأي العام الليبي؟

التعريفات النظرية

أ- الإعلام السياسي: "هو العملية القائمة على نشر المعلومات والأخبار والتحليلات التي تتعلق بالشأن السياسي، سواء قضايا السياسة الداخلية أو علاقتها بالبيئة الدولية" (الجيلاني، 2019، ص 23).

ب- الإعلام السياسي الليبي: هي الأخبار والمعلومات والخطابات والمؤتمرات والندوات ذات الطابع السياسي التي تنقلها الوسائل الإعلامية (مرئية، مسموعة، إلكترونية، مكتوبة) الصادرة عن جهات عامة أو خاصة رسمية داخل الدولة الليبية.

ت- الرأي العام: "هو الرأي الذي يشير إلى الغالبية أو الاعتقاد السائد أو الاتفاق الجماعي لدى غالبية فئات الشعب (الجمهور) تجاه قضية معينة يدور حولها جدل فكري، وله قوة تأثير على تلك القضية" (الحسين، 2019، ص 54).

ث- الهوية الوطنية: "هي المميزات الأساسية المشتركة لمجموعة من البشر تميزهم عن مجموعات أخرى، حيث يتشابهون في العناصر الأساسية المكونة لهم كمجموعة" (عبده، 2004، ص 42).

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المناهج التالية (الجيلاني، 2019، ص 36).

المنهج الوصفي التحليلي: لتفتيت عناصر مشكلة الدراسة بهدف التفسير والتنبؤ والتعميم وصولاً لنتائج منطقية.

منهج دراسة الحالة: لتحديد متغير واحد وتثبيت المتغيرات الأخرى التي ليس لها علاقة مباشرة بالمشكلة.

حدود الدراسة

الحدود المعرفية: الأفكار والتوجهات التي تقدمها سياسات الإعلام السياسي لتفعيل العمل الإعلامي وتطوير الهوية الوطنية والرأي العام.

الحدود المكانية: الحدود الجغرافية السيادية للدولة الليبية المعترف بها دولياً عام 1952م.

الحدود الزمانية: الفترة من انطلاق ثورة 17 فبراير 2011م وصولاً إلى عام 2023م (انعقاد الدورة 100 للجنة الدائمة للإعلام العربي بطرابلس).

صعوبات الدراسة محدودية المصادر والمراجع التي تناولت العلاقة بين اتجاهات الإعلام السياسي والهوية الوطنية والرأي العام.

ندرة الدراسات السابقة المتخصصة في هذا الموضوع الدقيق.

المطلب الأول: ماهية المفهوم الإجرائي للإعلام السياسي

بدأت مسألة تحديد ماهية المفهوم الإجرائي للإعلام السياسي فعلياً منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وتحديداً عندما بدأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بإعطاء السياسات الإعلامية أهمية خاصة؛ وذلك في أعقاب الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات "السلكية واللاسلكية"، التي ساهمت بدورها في جعل قضايا الإعلام والاتصال من أهم القضايا الاجتماعية والسياسية نظراً لتعقيدها البالغ. وقد دفع هذا التحول معظم النظم السياسية المعاصرة نحو تحديد المفهوم الإجرائي للإعلام السياسي ووضع ضوابط ومعايير للسياسات الإعلامية، بما يضمن مواءمة وظائفها وأهدافها مع أيديولوجيتها السياسية.

وفي هذا الإطار، نشرت منظمة الأمم المتحدة سلسلة من الدراسات حول سياسات الاتصال الوطنية منذ عام 1974م، بهدف توعية الدول الأعضاء بمفهوم سياسات الاتصال على كافة المستويات الحكومية والمؤسسية، من خلال تحليل السياسات الاتصالية القائمة فعلياً في بعض الدول. كما عقدت منظمة اليونسكو سلسلة مؤتمرات دولية لمناقشة سياسات الاتصال في دول العالم الثالث، وهو ما توج بتقديم تقرير اللجنة الدولية لبحث مشاكل الاتصال، المعروفة بلجنة "ماكبرايد" عام 1980م، حيث عملت هذه اللجنة على تسليط الضوء على مفهوم السياسات الإعلامية (الصائح، 2010، ص 10).

وقد توصلت اللجنة إلى تعريف إجرائي لمفهوم السياسات الإعلامية يتمثل في أنها: "تلك المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة الوطنية تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال

المختلفة، وبالتحديد منها الاتصال الجماهيري والأجهزة الرئيسية للمعلومات؛ وذلك من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية والسياسية داخل الدولة الوطنية المعاصرة" (الصائح، 2010، ص 10).
ويركز هذا التعريف الذي تبنته منظمة اليونسكو على جملة من النقاط الأساسية (البازوري، 2023، ص 12).
تحديد ماهية مفهوم سياسات الإعلام السياسي.
تحديد الأنظمة والمؤسسات الإعلامية والاتصالية القائمة داخل الدولة الوطنية المعاصرة.
تحديد مؤسسات نقل المعلومات وبنياتها ووظائفها والتشريعات المنشئة لها.
تحديد العمليات المتصلة بتقييم نتائج الأنشطة الإعلامية والاتصالية، خصوصاً تلك ذات الأثر الاجتماعي والسياسي.
وتشير دراسات إعلامية أخرى إلى وجود سياسات إعلامية وطنية شاملة (كلية)، تتفرع منها سياسات فرعية لكل وسيلة إعلامية، مع ضرورة وجود اتحاد وتناغم بين هذه السياسات في إطار السياسة الإعلامية العامة للدولة.
الاتصال السياسي والإعلام السياسي توصلت بعض الدراسات المهتمة بمفهوم "الاتصال السياسي" إلى تعريف "الإعلام السياسي" بأنه: "ذلك الإعلام الذي يحتوي على جميع الأدوات والوسائل التي تربط الأفراد (الجمهور) مباشرة بقضايا المجتمع المحلي، سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية". بينما عرفته دراسات أخرى بالمبادئ التي ترتكز عليها الوسائل الإعلامية (الحكومية وغير الحكومية) داخل الدولة. ويختلف المضمون الإعلامي والاتصالي بين الدول وفق النقاط التالية (حمادة، مرجع سابق، ص 44).
طبيعة الأنظمة والمؤسسات الإعلامية، والتشريعات المنشئة لها، وأخلاقيات النشاط الإعلامي، والأبعاد السياسية والتمويلية.
نوعية التكنولوجيا الاتصالية المستخدمة وحدود إمكانياتها وتأثيرها على العناصر البشرية والمادية.
العمليات المتصلة بتقييم نتائج الأنشطة الإعلامية وأثرها الاجتماعي والسياسي على الجمهور المستهدف.
التفرقة بين الاتجاهات الإعلامية والتخطيط الإعلامي يوجد اختلاف إجرائي وموضوعي بين الاتجاهات الإعلامية ومفهوم التخطيط الإعلامي، وذلك للآتي:
أولاً: الاتجاهات الإعلامية هي التي تضع تصورات الخطوط الرئيسية لمسار الأنشطة الإعلامية لتحقيق أهداف محددة.
ثانياً: الاتجاهات الإعلامية تترجم هذه الافتراضات إلى سياسات محددة موضع التنفيذ.
ثالثاً: الاتجاهات الإعلامية المنطلقة من التخطيط هي التي توظف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق أهداف السياسة الإعلامية (حمادة، مرجع سابق، ص 44).
الأسس العامة لاتجاهات الإعلام السياسي مبدأ تحقيق الديمقراطية: ويرتكز على مشروعية الحق في دعم حقوق الجمهور (الهوية الوطنية)، والانتفاع بالمعلومات، والتكامل بينهما.
مبدأ وجود الدستور: بصفته المرجعية الشرعية التي تحدد نطاق الحريات العامة، مثل حق اكتساب الهوية الوطنية وحق التعبير والوصول للمعلومات.
قوانين حماية الإعلام السياسي: وتتمثل في قوانين حماية الصحافة والمهنيين، وقوانين الاتصال السمعي والبصري، والتشريعات المتعلقة بالإشهار واستطلاعات الرأي العام (حمادة، مرجع سابق، ص 50).
أهداف وخصائص ومميزات اتجاهات الإعلام السياسي الأهداف الرئيسية (عبده، مرجع سابق، ص 47).
تحفيز المواطنين للانتقال من الرأي العام الخامل إلى الفعال تجاه القضايا الوطنية والدينية والثقافية.
زيادة الروح المعنوية للمواطنين حول مفاهيم الأمن والسيادة الوطنية.

السعي للحصول على التأييد الشعبي للنظام السياسي (سواء كان ديمقراطياً أو استبدادياً).
توفير البيانات الدقيقة وتسليط الضوء على القضايا السياسية وتوطين القيم والمعتقدات المحددة.
الخصائص (الصائح، مرجع سابق، ص 65 :(تقوم الاتجاهات الإعلامية على عناصر الإنتاج (رأس المال، التنظيم، العمل)، وتعتمد على فاعلين ذوي قدرات حرفية وثقافية، وتمتاز بخاصية الازدواجية (ثقافية وسياسية).
المميزات (الصائح، مرجع سابق، ص 77 :(تمتاز بقدرتها الهائلة على نقل الأفكار والبيانات بسرعة، ووفرة المعلومات لصناع القرار، والقدرة العالية على نشر الوعي العام، وكونها أداة محورية في تشكيل وتطوير ظاهرة الرأي العام.

المطلب الثاني: تداعيات اتجاهات الإعلام السياسي الليبي على مفهوم الهوية الوطنية وظاهرة الرأي العام

تمتاز العلاقة بين اتجاهات الإعلام السياسي الليبي ومفهوم الهوية الوطنية وظاهرة الرأي العام بكونها ذات أبعاد معقدة ومتداخلة؛ حيث يؤثر كل عنصر في الآخر بذات الدرجة والقوة. وتنطلق هذه العلاقة من حقيقة سياسية مفادها أن الاتجاهات الإعلامية (الرسمية وغير الرسمية) تؤثر في الهوية الوطنية والرأي العام من جانبين :**الأول** تعزيز القيم والمثل والعادات، **والثاني** تقديم المعلومات والبيانات للجمهور لتشكيل الوعي العام وتحديد الحاجات والمطالب التي تُرفع لصانع القرار السياسي لتحديد شكل السياسة العامة.
وتظهر تداعيات هذه الاتجاهات بوضوح من خلال قضايا محددة ساهمت في انقسام الرأي العام بين (مؤيد، ومعارض، وخامل). وتتحدد أهم نقاط هذه التداعيات في الآتي (السالمي، مرجع سابق، ص 78).

- **أولاً: وجود القضايا المحلية الغامضة**

بدأت تداعيات الإعلام السياسي تظهر من خلال قضايا (محلية، إقليمية، دولية) ذات مضمون غامض نتيجة تناولها برؤى سياسية متضاربة من القنوات الرسمية وغير الرسمية. وقد أدى غياب الرؤية الإعلامية الموحدة وفشل هذه القنوات في تقديم عرض شفاف لأسباب القضايا ونتائجها إلى خلق **رأي عام "هلامي" مشوه**، مما ساهم في تشتيت "أخلاقي" لمفهوم الهوية الوطنية وغياب فاعلية الرأي العام الليبي.

- **ثانياً: ضعف طبيعة الحملات الإعلامية ذات الطابع السياسي**

تكمن مشكلة الإعلام السياسي الليبي في وجود دعاية عاجزة عن تأسيس قاعدة عملية لتطوير الهوية الوطنية، مما أدى لتشتت الإرادة والفكر السياسي نتيجة الأسباب التالية (السالمي، مرجع سابق، ص 79).

- **غياب وحدة الشعارات الوطنية :**العجز عن صياغة كلمات بسيطة تعبر عن متطلبات الجمهور وتعزز الهوية.
- **تشتت التكرار الإعلامي :**بسبب تعدد القنوات ذات الأيديولوجيات المتعارضة والداعمة لنخب سياسية متصارعة طيلة الفترات الانتقالية.
- **ضعف أسلوب الرموز السياسية :**مما أدى لغياب التأييد الشعبي على مستوى الأفراد والمؤسسات.
- **غياب "إجماع القطيع" :**فقدان القدرة على دفع الجماعات والنخب للخضوع لصانع القرار كما في المجتمعات المستقرة.
- **إثارة روح التعصب والكراهية) :**جهوياً وقبلياً) مما شوه القدرة على إدراك الواقع السياسي وتغليب المصلحة الضيقة.
- **أسلوب "الشخصية السيئة :"**التركيز على عيوب الخصوم السياسيين أو العسكريين وتصويرها كخيانة عظمى للإضرار بمكانتهم.

- **ثالثاً: فقدان حالة الثقة المجتمعية**

تعاني العلاقة من عدم توازن بين تطلعات الجمهور الليبي (قبل وبعد ثورة 17 فبراير) وبين الرؤى السياسية والاقتصادية والأمنية المحققة فعلياً. بالإضافة إلى القضايا العالقة مثل الدستور والانتخابات، مما حال دون توفير الرفاهية وتوحيد المؤسسات السيادية التي تحمي الأمن والسيادة الوطنية.

- **رابعاً: مراحل ضعف الأداء الوظيفي للإعلام السياسي**

يتضح ضعف الأداء الوظيفي للإعلام الليبي التقليدي في أربع مراحل أساسية (العيسوي، 2021، ص 55).

1. **مرحلة عدم الرضا :**استياء الجمهور من مخرجات السلطتين التشريعية والتنفيذية.
2. **مرحلة التصادم واللامبالاة :**الصراع بين الاتجاهات السياسية أدى لعزوف المواطن عن المشاركة السياسية والانتخابية.
3. **مرحلة التمرد :**تشرذم الهوية الوطنية وقناعة الجمهور بفقدان المؤسسات لشرعيتها.
4. **مرحلة ادعاء الحكم بالرأي العام :**رغم أن الحكومات الانتقالية كانت أحياناً نتاج إرادة دولية (مثل لجنة الـ 75).

- **خامساً: أنماط أثر الإعلام السياسي على الرأي العام**

تثبت الدراسات ضعف تأثير الإعلام السياسي الليبي في تطوير الهوية والرأي العام عبر ثلاثة أنواع من الآثار (العيسوي، 2021، ص 98:(

- **النوع الأول (ضعف التأثير الثقافي المعرفي :(**انخفاض درجات الوعي بالهوية الوطنية وفقدان المعلومات الدقيقة حول القضايا السياسية.
- **النوع الثاني (ضعف التأثير العاطفي المنحاز :(**تراجع اهتمام الجمهور بالقضايا السياسية السيادية وفقدان القدرة على تحليل أبعادها ومخاطرها.
- **النوع الثالث (ضعف التأثير السلوكي الفعلي :(**ويختلف هذا الضعف باختلاف القضايا المطروحة ودرجة التماسك الوطني ووجود المؤسسات الدستورية.

- **سادساً: المعوقات الفنية والموضوعية**

تظهر دراسات أخرى أن حالة (التأثير والتأثر) تعاني من مشكلات بنيوية (الجيلاني، مرجع سابق، ص 76).

1. **صعوبة اللغة :**طرح القضايا الوطنية بلغة معقدة وتخصصية لا تراعي الفروق الثقافية للجمهور.
2. **فقدان المحتوى الموحد :**الرتابة وعدم التنوع مما يقلل من تفاعل الجمهور مع التوجهات الوطنية.
3. **غياب الابتكار والنمطية :**الاعتماد على الروتين والتكرار، مما أدى لغياب التفاعل الملموس.
4. **ضعف المحتوى التفاعلي :**التركيز على الأخبار المنحازة للسلطات الحاكمة، وغياب الحرفية في احتواء الطرف الآخر.

المطلب الثالث: المتطلبات الجديدة في العلاقة الارتباطية بين اتجاهات الإعلام السياسي والهوية الوطنية والرأي العام الليبي

تؤكد معظم دراسات الإعلام السياسي، ولاسيما تلك المعنية بالعلاقة الارتباطية بين اتجاهات الإعلام ومفهومي الهوية الوطنية والرأي العام، على وجود حاجة ملحة للانتقال من حالة الإعلام السياسي "التقليدي" إلى حالة الإعلام السياسي "الحديث". ويأتي هذا التحول نظراً لما تفرضه التكنولوجيا الرقمية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من تحديات تعترض تطور الإعلام السياسي بشكل عام، والليبي بشكل خاص. وتبرز الضرورة في تحقيق "التكامل والاندماج" بين النمطين التقليدي والحديث لتعزيز العلاقة الارتباطية مع

ظاهرة الرأي العام، وهو ما يتطلب استيفاء جملة من المتطلبات الإعلامية المتوازنة علمياً وعملياً (الغيثي، 2023، ص 23)، وذلك وفق الآتي:

أولاً: المتطلبات العلمية (النظرية والمعرفية (الاستفادة من الطفرة التقنية: تفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط الرقمية في تناول القضايا الوطنية، مع تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات المناطة بالوسائل الرسمية تجاه تعزيز الهوية الوطنية.

تطوير المضمون الإعلامي: العمل على صياغة مادة إعلامية تمتاز بالتنوع والعمق الثقافي، واستخدام وسائط متعددة لرفع المستوى المعرفي لأفراد ظاهرة الرأي العام الليبي.

توظيف التقنيات الحديثة: دمج التطبيقات التكنولوجية في منظومة الإعلام التقليدي لتحقيق أهداف استراتيجية تشمل: تطوير الهوية الوطنية بما يواكب المتغيرات الدولية، ورفع مستوى الاستيعاب الشعبي للمتغيرات الإقليمية، وتوفير تجربة إعلامية قادرة على التصدي للحملات الإعلامية المضادة.

ثانياً: المتطلبات العملية (التنفيذية (تعزيز التفاعل والمشاركة: تشجيع أفراد الرأي العام على التفاعل المباشر مع المحتويات الإعلامية المنشورة لتعزيز الشعور بالانتماء للهوية الوطنية.

التنسيق والتعاون المؤسسي: تحقيق التكامل بين الوسائل التقليدية والحديثة في مجالات التغطيات الإخبارية والبرامج الإذاعية والمرئية، وتشكيل فرق عمل مشتركة تهدف إلى تكريس قيم "ليبيا الواحدة" وتبادل المعلومات بحرفية.

التركيز على الجمهور المستهدف: من خلال البحث في أولويات الاحتياجات والمطالب الشعبية لضمان الاستقرار السياسي، وتقديم محتوى يلبي القيم المعرفية والتحليلية التي ينشدها الجمهور.

استثمار القدرات الفردية والتقنية: الاستفادة من المزايا الفريدة للنشر الورقي، والإذاعي، والإلكتروني، ودمجها مع التطبيقات الذكية الحديثة لضمان وصول الرسالة السياسية بكفاءة.

الاستمرارية في التعلم والتدريب: الالتزام بالتعليم المهني المستمر لمتابعة المستجدات في صناعة الإعلام السياسي، وتحديث المهارات والخبرات بما يتناسب مع المعايير الدولية (الغيثي، 2023، ص 87.(

ثالثاً: الرؤية المستقبلية لتطوير الإعلام السياسي الليبي (مؤتمر 2021 (ينطوي تطوير العلاقة الارتباطية على ضرورة تنمية الجهد الإعلامي ذي الطابع "المجتمعي-السياسي"، وهو ما تجسد فعلياً في توصيات مؤتمر (الإعلام في ليبيا) المنعقد في طرابلس عام 2021م. حيث قدم المؤتمر رؤية لتوحيد اتجاهات الإعلام السياسي والتمهيد لمصالحة وطنية شاملة بعد ثورة 17 فبراير، مرسخاً الأسس الآتية (تقرير مؤتمر الإعلام في ليبيا، 2021، ص 4).

توسيع الحريات: كفالة مبدأ حرية الرأي والرأي الآخر في القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية.

تعميق الفهم العام: تطوير مفاهيم الهوية والرأي العام بما يتلاءم مع طبيعة التحولات الاجتماعية والسياسية المعاصرة في الدولة الليبية.

الدور الدولي والوطني: توسيع نطاق الإعلام السياسي الليبي لنقل متطلبات الهوية الوطنية والدفاع عن المصالح الليبية في المحافل الدولية.

الحوكمة الإعلامية: تحديد أفضل الممارسات لمواجهة تحديات الوصول إلى المعلومات، بما يضمن شفافية البيانات المتعلقة بالأمن والاستقرار الوطني.

دعم الفاعلين الإعلاميين: تشجيع الصحفيين والنشطاء على إحداث تفاعل مجتمعي إيجابي، وتعزيز "الرضا الوظيفي" للعاملين في المؤسسات الرسمية من خلال تحديث الخطط والسياسات التقنية، لضمان نجاح الحملات الموجهة لتوطين الهوية الوطنية وتفعيل الرأي العام.

الخاتمة

خلاصة القول، إن اتجاهات الإعلام السياسي الليبي تؤثر بشكل مباشر ومحوري في تشكيل مفهوم الهوية الوطنية وتوجيه ظاهرة الرأي العام، سواء كان هذا التأثير إيجابياً أو سلبيا، وقد كشفت الدراسة أن هذا التأثير أنتج مظاهراً ذات أبعاد سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأمنية، وعسكرية متباينة الأثر؛ مما أدى في محصلته إلى تراجع مفهوم "الإعلام السياسي الرشيد" وانخفاض مستويات الكفاءة والأداء لمعظم الوسائل الإعلامية، وهو ما انعكس سلباً على قيمة المضمون الإعلامي.

لقد أصبحت العلاقة بين الطرفين تعاني من التعقيد والتداخل، مع ضعف واضح في تطبيق المعايير والقواعد المنظمة للعمل الإعلامي. إن هذا الواقع يفرض ضرورة ملحة لتوسيع مجال الفهم العام لتطوير الهوية الوطنية، وتحقيق توعية إعلامية شاملة لأفراد الرأي العام الليبي.

كما يتوجب تعزيز دور وسائل الإعلام السياسي الليبي محلياً وإقليمياً ودولياً عبر تبني أفضل الممارسات والحلول للتحديات القائمة، بما يضمن الوصول السهل للمعلومات والبيانات التي تعزز العلاقة الارتباطية بين الإعلام السياسي والجمهور.

نتائج الدراسة توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية الهامة، أبرزها:

- عجز التأثير: أدى ضعف اتجاهات الإعلام السياسي الليبي إلى غياب القدرة على إحداث تطوير حقيقي لمفهوم الهوية الوطنية وفاعلية الرأي العام.
- فقدان التوازن: ساهم ضعف الخطاب الإعلامي في غياب التوازن مع تطلعات الفرد والمجتمع الليبي (ما قبل وما بعد ثورة 17 فبراير)، خاصة فيما يتعلق بالرؤية الموحدة لحماية المصلحة الوطنية والسيادة.
- عشوائية الخطاب: اتسم طرح القضايا السياسية بالتعقيد والتحيز، واستخدام لغة تخصصية يصعب على المواطن البسيط استيعابها، مما أقصى قطاعاً كبيراً من الرأي العام.
- تشتت المضمون: تعاني المؤسسات الإعلامية من غياب المحتوى الموحد في الرؤية والهدف، مما أضعف فرص تحقيق الاستقرار السياسي المنشود.
- النمطية والرتابة: سيطرة القوالب الإعلامية التقليدية وغياب الابتكار والنوعية، مما جعل المادة الإعلامية روتينية لا تخدم متطلبات المرحلة الانتقالية.
- غياب التفاعلية: انعدام المحتوى التفاعلي مع الجمهور نتيجة التركيز على الأخبار "الموجهة" التي تخدم أطرافاً سياسية معينة على حساب أطراف أخرى.
- فشل الاندماج الرقمي: ضعف القدرة على إحداث تكامل بين الإعلام التقليدي والحديث، مما أثر سلباً على قوة العلاقة الارتباطية بين الإعلام والجمهور.

التوصيات

بناءً على ما تقدم، تقدم الدراسة التوصيات التالية لصانع القرار الإعلامي في ليبيا:

- تعزيز التشاركية: ضرورة تفعيل أدوات التفاعل والمشاركة بين وسائل الإعلام والجمهور لتعميق جذور الهوية الوطنية.
- جودة المضمون: تقديم محتوى إعلامي يلبي حاجات الهوية الوطنية، ويعزز قيم المواطنة وحق تقرير المصير، ويوفر بيانات دقيقة تساعد الجمهور على التحليل الموضوعي للقضايا.
- التوعية السياسية: العمل على توسيع مفهوم الهوية الوطنية لتحقيق توعية شاملة تهيئ أفراد المجتمع لمبدأ المشاركة السياسية الفاعلة.

- الانفتاح الدولي: تطوير دور الإعلام السياسي الليبي لتعزيز التواصل مع الوسائل الإعلامية الخارجية، ونقل الصورة الحقيقية للهوية الليبية للعالم.
- التحديث المستمر: الاستثمار في التعليم المهني والتدريب المستمر للعاملين في القطاع، لتحديث المهارات والخبرات واستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة بما يواكب التطورات الدولية ويخدم الاستقرار الوطني.

المراجع

- البازوردي، محمد. (2018). السلوك السياسي والرأي العام (ط. 1). القاهرة: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
- الجيلاني، توفيق عمران. (2019). الإعلام السياسي والنظم السياسية (ط. 1). القاهرة: مكتبة المنصورة العلمية للنشر.
- الحسين، أنور سعيد. (2018). قراءة في الاتصال السياسي: المقومات والوظائف (ط. 1). القاهرة: الدار العربية للنشر والطباعة.
- حمادة، بسيوني إبراهيم. (2018). دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام (ط. 2). القاهرة: د. ن.
- السالمي، عمر خليل. (2023). قراءة في الإعلام السياسي المغاربي (ط. 1). القاهرة: دار المنارة العلمية للنشر والطباعة.
- السعيدي، عيسى أنور. (2022). واقع الإعلام السياسي في ليبيا (ط. 1). القاهرة: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.
- الشيزاوي، محمد الحسين. (2006). الرأي العام والإعلام (ط. 1). القاهرة: دار العلوم للتحقيق والثقافة.
-
- الغيثي، سليمان أحمد. (2022). تداعيات الإعلام السياسي الليبي على عملية المشاركة السياسية (ط. 1). القاهرة: دار البيان العلمي للنشر والتوزيع.

التقارير:

وزارة الإعلام - ليبيا. (2021). تقرير مؤتمر الإعلام في ليبيا المنعقد بالعاصمة طرابلس. ليبيا.

References

- Al-Bazourdi, Muhammad. (2018). Political Behavior and Public Opinion (1st ed.). Cairo: Ibn Al-Nafis Publishing and Distribution House.
- Al-Jilani, Tawfiq Imran. (2019). Political Media and Political Systems (1st ed.). Cairo: Mansoura Scientific Publishing Library.
- Al-Hussein, Anwar Saeed. (2018). A Reading in Political Communication: Components and Functions (1st ed.). Cairo: Arab House for Publishing and Printing.
- Hamada, Bassiouni Ibrahim. (2018). Studies in Media, Communication Technology, and Public Opinion (2nd ed.). Cairo: [Publisher not specified].
- Al-Salmi, Omar Khalil. (2023). A Reading in Maghreb Political Media (1st ed.). Cairo: Al-Manara Scientific Publishing and Printing House.
- ALTAEB, M. O. (2021). The interest condition and its effect on the proceeding of the annulment suit. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences, 6(4), 104-122.
- Ali, A. S. M., & Idris, F. J. (2025). Civil Responsibility in Electronic Journalism and Social Media. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences, 10(1), 585-596.

- Aghnayah, M. A. M. (2021). Motives and requirements for constitutional amendment. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences, 6(4), 81-103.
- Al-Saidi, Issa Anwar. (2022). The Reality of Political Media in Libya (1st ed.). Cairo: University Library for Publishing, Distribution, and Printing.
- Al-Shizawi, Muhammad Al-Hussein. (2006). Public Opinion and the Media (1st ed.). Cairo: Dar Al-Ulum for Research and Culture.
- Al-Ghaithi, Suleiman Ahmed. (2022). The Repercussions of Libyan Political Media on the Political Participation Process (1st ed.). Cairo: Dar Al-Bayan Al-Ilmi for Publishing and Distribution.
- Masoud, A. S., & Ateeq, E. A. (2022). Formalities in a Civil Lawsuit and the Penalty Arising from its Violation. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 116-144.
- Aghnayah, M. A. M. (2022). The Internationalization of the Constitution and its Implications. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 89-115.
- Aghnayah, M. A. M. (2015). Protecting the Right to Life: A Legal Study in Maqasid Thought. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 186-220.
- Altaeb, M. O. (2022). The Right to Strike "A Comparative Study". Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 184-208.
- MUSBAH, O. A. (2022). The Right to Strike "A Comparative Study". Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 9 (1), 184-208.
- Al-Rubaie, S. A. Q., & ALTAEB, M. O. (2019). The legal organization of administrative control in Libyan legislation and comparative systems. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 20-56.
- ALTAEB, M. O. (2024). Legal mechanisms to confront and reduce financial and administrative corruption. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 704-719.
- Khalleefah, A. B. (2024). The role of regulatory bodies in combating administrative corruption. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 561-574.
- MUSBAH, O. A. (2022). The Right to Strike "A Comparative Study". Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 9 (1), 184-208.
- Musbah Omar Altaeb, Bashir Ahmed AlAmin, Bader Meelad Aqeelah, & Miftah Aghnayah Mohaammed. (2025). The Phenomenon of Voter Apathy and Its Impact on the Electoral System in Libya. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي , *3*(3), 625-637. https://aajsr.com/index.php/aajsr/article/view/573
- Suwaidan, K. A. H. J. (2025). Political authority and sovereignty in the state from a constitutional perspective. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 12(2), 94-106.
- Aghnayah, M. A. M. (2020). Restricting the effects of a ruling of unconstitutionality to protect legal security. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 105-129.
- Aghnayah, M. A. M. (2016). Legal responsibility for breaches of international humanitarian law. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 106-131.

Reports:

- Ministry of Information - Libya. (2021). Report of the Media Conference in Libya held in Tripoli, Libya.

- **Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.